

دور المحدّثين في التأسيس لفنّ تحقيق المخطوطات في الحضارة الإسلامية

أ.د. عزالدين كشنيط

جامعة الجزائر 1

azzddn@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/02/09، تاريخ القبول: 2018/04/05

الملخص: لقد كان منهج نقل العلوم والمعارف من الفنون التي برع فيها المحدثون؛ فأسسوا مبادئه، وأحكموا أبحاثه، وسبروا أغواره، وكانت لهم فيه اليد الطولى، وفضيلة السبق؛ وسبب ذلك أنهم كانوا ورثة النبوة الخاتمة، وحملة الرسالة العالمية، وهم مكلفون بتبليغها كما جاءت، فلما كان التبليغ السليم يحتاج في الأنبياء إلى وصف العصمة، كان عليهم ابتكار المنهج المساعد الذي يمكنهم من القيام بوظيفة التبليغ الآمن لتعاليم دينهم أولاً، ثم استثماره -بعد ذلك- في نقل تراثهم؛ وهذه ورقة علمية أوجزت فيها الكلام عن معالم هذا الفنّ الذي تولدت عنه تقنيات التعامل مع الوثائق المخطوطة عبر التاريخ الطويل للحضارة الإسلامية، بداية من مفهومه وفلسفته، إلى أسباب ابتكاره، وأهداف التأليف فيه، مشيراً إلى أهمّ وثائقه ومناهجه المبتكرة، وأهم مظاهره المبتكرة في تراث المحدّثين، ودور ذلك في التأسيس للمنهج العلمي القويم في عملية التحقيق في نقل التراث المخطوط عند المسلمين وغيرهم.

الكلمات المفتاحية: نقل المعارف، علوم الحديث، تحقيق، المخطوط العربي، تأسيس منهجية.

Résumé

Cet article et une étude qui vise à présenter la façon des musulmans de créer un système très modéré pour assurer la bonne transmission de leur savoir. Et comment sa a créé des techniques scientifiques précieuses pour traiter les manuscrits et son rôle dans la fondation de la méthode scientifique juste dans le processus d'enquête sur le transfert de manuscrit du patrimoine pour les musulmans et les autres.

Mots clé: manuscrit arabe; transmission de savoir ; fondation de méthodologie; science de la tradition.

مقدمة:

لقد خصّ البارّي عزّ وجلّ كل أمة بحظّها من أصناف الهداية وادّخر لهذه الأمة أعظم نعمة وأكرم حكمة، فخصّهم بكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وجعله الجبل الموصل إليه من دون كل الجبال، وخصّهم برسول كريم أقدره-بفضله-على حمل ما لا تطيق الجبال. وكما خصّ الله تعالى هذه الأمة بهذا الكتاب وهذا النبي، فقد خصّهما الله بفضله؛ فانتدب لهما خدما من أسياد الرجال، فهذا يلزم نبيّه بشعب بطنه، وهذان يحملهما شديد الحرص على التناوب بين الغرس والدرس لئلا يفوتهما من العلم والحكمة فعل أو قول أو حال. ومّا اختصّ به بعضهم دون بعض تتبّع التنزيل بالاستظهار في الصدور، والتقييد في السطور، وقد أمدّ الله تعالى في تلك الثلة ببركته فأحكمت الصنعة، وأمدّت بها من خلفها، حتى أثمرت منها فريدا وفنّا جديدا في ضبط نقل النصوص وتحقيقها.

لقد كان نظام نقل العلوم والمعارف من الفنون التي ابتكرها المسلمون، وأسسوا مبادئه، وأحكموا أبحاثه، وسبروا أغواره، وكانت لهم فيه اليد الطولى، ولهم فيه فضيلة السبق؛ وسبب ذلك أنهم كانوا ورثة النبوة الخاتمة، وحملة الرسالة العالمية، وهم مكلفون بتبليغها كما جاءت، فلمّا كان التبليغ السليم يحتاج في الأنبياء إلى وصف العصمة، كان عليهم ابتكار المنهج المساعد الذي يمكّنهم من القيام بوظيفة التبليغ الآمن لتعاليم دينهم أولا، ثمّ استثمروه -بعد ذلك- في نقل تراثهم؛ وذلك ما دفعهم فعليا إلى ابتكار مباحث هذا العلم وابتداع مناهجه، فأنتجوا فيه دواوين غُنيت ببيان أصوله وفلسفته، واعنتت بتوثيق مرويات مشايخ المسلمين المشتغلين بالحديث والعلوم الإسلامية الأخرى.

وسوف أعرض لهذا الموضوع في هذه الورقة العلمية موجزا فيها الكلام عن معالم هذا الفنّ من خلال الكلام عن مفهومه وفلسفته، إلى أسباب ابتكاره، وأهداف التأليف فيه، لأركّز بعد ذلك الكلام على أهمّ مظهرين من مظاهر هذا الفنّ؛ أحدهما يتعلّق بأهم مظاهر الضبط الكتابي المبكّرة في تراث المسلمين. ويتعلّق الثاني بأهمّ وثائق الرواية وأسانيد التراث المعرفي وأنساب

الكتب، والمناهج المبتكرة في تدوينها، وعناية المستشرقين والباحثين المعاصرين بهذا الضرب من التأليف عند المسلمين. ليتبيّن في الأخير جليا التراث العلمي الفريد الذي أسهم به المحرّثون في المسيرة المعرفية للجنس البشري في هذا الباب.

دواعي ابتكار مباحث هذا الفنّ عند المسلمين:

ونستهل هذا البحث بوقفة وجيزة نستجلي من خلالها جملة من الدوافع والدواعي التي أسهمت في اهتمام علماء الأمة من متقدّمين ومتأخرين بمسألة ضبط النقول كتابيا وشفهيا، ليكونوا بذلك اللبنة الأولى لفنّ نقل المعارف وعلوم الرواية، وفنّ تحقيق النصوص وضبطها، وهذا موجز عنها:

- 1- إنّ أول ما نزل من القرآن هي الآيات الخمس من سورة العلق؛ قال تعالى: [اقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقرأ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)]، وإنّ كتابا يضمّ (6236) آية تتصدّرها كلمة فيها الأمر بالقراءة، وتبتدئ بالإشادة بالقراءة والقلم -آلة الكتابة- والعلم الذي هو حصيلة لهما، كاف في الدلالة على هذا الأمر عند هذه الأمة.
- 2- أمرُ النبي (صلى الله عليه وسلم) بكتابة القرآن والعناية به، بل والاختصار على كتابته -في أول الأمر- دون الحديث، إجماعاً قوياً ودافع كافٍ لتزاحمهم على سماعه وحفظه وكتابته.
- 3- إن ما سبق إنزاله وبيانه من الكتب السابقة قد لحقه التحريف والتغيير، وأعملت فيه الأيدي والأقلام، وقد قبّح الله تعالى فعل أهل الكتاب بتحريفهم كتبه فقال: [فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا] (المائدة من الآية 13)، وقال أيضا يخاطب المؤمنين: [أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ] (البقرة 75)، ومن هذا الواقع المرير وقع في نفوس الصّحابة (رضي الله عنهم) ومن جاء بعدهم حرصٌ عجيب على المحافظة على القرآن الكريم، وعناية فائقة في التدقيق في نقل بيانه المتجلي في السنّة النبوية

الشريفة، فتحريف الأمم السابقة لكتبتها، وأقوال أنبيائها، وما استحقوه من الدم والوعيد قد دفع هذه الأمة إلى المبالغة في الاحتراز لنصوص دينها؛ لئلا تقع فيما وقعت فيه تلك الأمم، فسارعت إلى تلقي كتاب ربّها بالحفظ استظهارا وكتابة، والعناية بأدقّ تفاصيله، حتى لم يجرؤ أحد على تغيير الرسم الذي كتب به القرآن بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فضلا عن التغيير في المضمون.

4- ورود الكثير من الأحاديث النبوية في فضل تعلّم القرآن وتعليمه، وكذلك في تبليغ السنّة؛ فمما ورد في القرآن قوله (صلى الله عليه وسلم): "خيركم من تعلّم القرآن وعلمه"⁽¹⁾، وقوله (صلى الله عليه وسلم): "الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة"⁽²⁾ وقوله: "يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتنق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرأ بها"⁽³⁾ وقوله: "من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها؛ لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف"⁽⁴⁾ وقوله (صلى الله عليه وسلم): "بلّغوا عني ولو آية..."⁽⁵⁾ وغير ذلك كثير.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في باب خيركم من تعلّم القرآن وعلمه من حديث عثمان (رضي الله عنه). صحيح البخاري: دار ابن كثير، اليمامة/ بيروت، ط3/ 1407-1987، تحقيق د. مصطفى ديب البغا: 1919/4.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه في باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتبع فيه عن عائشة (رضي الله عنها). صحيح مسلم: 549/1، برقم (798)، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه البخاري في صحيحه معلقاً في باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة وزينوا أصواتكم بالقرآن، صحيح البخاري: 2743/6.

(3) أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن عمرو، وقال: هذا حديث حسن صحيح: جامع الترمذي: 177/5، برقم (2914). وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل؛ أبو عبد الله الشيباني (164-241): مؤسسة قرطبة/ مصر: 192/2، برقم (6799).

(4) أخرجه الترمذي في جامعه عن ابن مسعود في باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه...: الجامع الصحيح، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان. ط (1) / 1408 هـ - 1987 م: 175/5 برقم (2910).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو في باب ما ذكر عن بني إسرائيل: صحيح البخاري 1275/2، برقم (3274).

- 5- ومما ورد في فضل حفظ السنّة قوله (صلى الله عليه وسلم): "نظر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها، فربّ مبلغ أوعى من سامع."⁽⁶⁾ ومدحّه (صلى الله عليه وسلم) حملة العلم من بعده بقوله: "وإنّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنّ الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر."⁽⁷⁾
- 6- تحذيره (صلى الله عليه وسلم) من الكذب عليه، والتغليظ في ذلك بقوله: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"⁽⁸⁾، وقوله: "من حدّث عني بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين."⁽⁹⁾ والحديث الأول منهما يكفي عن كل ما ذكرناه من الأسباب الدافعة لعلماء هذه الأمة على التّحرّي والتّدقيق في كل ما تنسبه إلى نبيّها (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير، والذي نتج من ذلك كله دقّة بالغة في نقل الأحاديث النبوية خصوصا، وآثار السلف عموما، لأن الكذب والتّفوّل على الناس غير جائز في كل حال.
- 7- إنّ نصوص هذا الدين أمانة، ونقل بعض هذه النصوص نقلا مهلهلا يذهب بشيء من رونقه فضلا عن أحكامه، وفي ذلك خيانة للأمانة.
- 8- ثمّ إنّ وعي علماء هذه الأمة أنّهم يتعاملون مع كلمات الله القدسية ومع الوحي المنزل جعل مسألة الضبط والتحقيق في نقل تلك النصوص عندهم واجبا دينياً، وقضية مقدّسة.

⁽⁶⁾ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكر في باب قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض. المصدر نفسه: 2593/6 برقم (6667).

⁽⁷⁾ أخرجه البخاري في صحيحه معلقا في باب العلم قبل القول والعمل. المصدر نفسه: 37/1، وأبو داود في سننه عن أبي الدرداء في باب الحث على طلب العلم. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (202-275)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الفكر/ دمشق: 317/3 برقم (3641).

⁽⁸⁾ أخرجه البخاري في صحيحه عن الزبير بن العوام في باب إثم من كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم). المصدر نفسه: 52/1 برقم (108)، ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة، في باب تغليظ الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم). صحيح مسلم: 10/1 برقم (3).

⁽⁹⁾ أخرجه الترمذي في جامعه عن المغيرة بن شعبة في باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنّه كذب وقال بأنه حديث حسن صحيح. جامع الترمذي: 36/5 برقم (2662).

فالوازع على ضبط نصوص الوحيين، والتّحقيق في نقلهما عند المسلمين كان محايثاً لوجودهما، مستمراً مع من جاء بعدهم إلى اليوم بحمد الله تعالى.

بعد هذه الممهّدات فلنلج الباب، ولنلق نظرة فاحصة على منهج المسلمين في توثيق نصوصهم وضبطها مبتدئين بنصوص أقدس مقدّساتهم؛ وهو القرآن، ثمّ نصوص كلام نبيهم، ثمّ نصوص باقي معارفهم وعلومهم.

المبحث الأول:- مظاهر ضبط النصوص وتحقيقها في نقل القرآن.

أولاً:- مظاهر الضبط في نقل القرآن في العهد النبوي.

إذا كان التحريف قد طال الكتب السماوية السابقة فلأنه تعالى قد أوكل حفظها إليهم فقال: [..بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ] (المائدة من الآية 44)، فلما تعلّقت مشيئته بإنزال كتاب الأخير الذي جعله الهداية لما تبقى من الزمان تكفل الله تعالى بحفظه، فجمعه في صدر نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وسلم) وحفظه من التبديل وقال: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] (الحجر 9).

وقد اقتضت حكمته تعالى -في دنيا الأسباب- أن يهيئ لهذا الجمع وذاك الحفظ أسبابهما؛ فيسّر للنبي (صلى الله عليه وسلم) ثلّة من خيرة أصحابه اتّخذهم كتبةً لما ينزل عليه من الوحي. وأشهر من انتدب لذلك الخلفاء الأربعة وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب، وأبان بن سعيد، وثابت بن قيس، وحنظلة بن الربيع، وخالد بن سعيد بن العاص؛ فكانوا يكتبون القرآن على ما توفر لديهم من العسب واللخاف والرّقاع والأكتاف والأقتاب والكرانيف⁽¹⁰⁾ وغيرها من وسائل الكتابة آنخذ. وكان

(10) العسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل بعد تجريده من الخوص، يكتب على الطرف العريض منه. ينظر لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري. الدار المصرية للتأليف والترجمة: 599/1. اللّخاف: حجارة بيض عريضة رقاق. ينظر لسان العرب 28/8، و315/9. الرقاع: جمع رقعة وتكون من الجلد أو من الورق. ينظر مختار الصحاح 106/1. الأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه. ينظر لسان العرب 660/1-661. الكرانيف: جمع كرنافة، وهي أصول سعف النخل الغليظ الملتزق بجذوعها. ينظر لسان العرب 297/9. الأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا عليه.

النبي(صلى الله عليه وسلم): " إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتبه فقال: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا."⁽¹¹⁾

والتحق النبي(صلى الله عليه وسلم) بربه والقرآن على حاله؛ قد استظهرته الصدور، واحتوته السطور، وكان لكل صحابي حظه من الحفظ والكتابة.

ثانياً: - مظاهر ضبط القرآن في العهد الراشدي.

لما ولي الصديق (رضي الله عنه) - وكان ما كان من حروب الردّة- عزم على جمع القرآن في مصحف واحد، فانتدب لذلك زيد بن ثابت.

وقد روى البخاريّ القصة كاملة في صحيحه عن زيد بن ثابت، وفيها قوله: " وقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا أتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلتتبع القرآن واجمه، قال زيد: ... فلتتبع القرآن أجمعه من العسب واللّخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر التوبة: [لقد جاءكم ... الآية مع أبي خزيمة الأنصاري -الذي جعل النبي(صلى الله عليه وسلم) شهادته بشهادة رجلين- لم أجدها مع أحدٍ غيره، فألحقتها في سورتها، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى قبض، ثم عند حفصة بنت عمر"⁽¹²⁾ فكان ذلك هو الجمع الأول للقرآن، وكان ذلك العمل هو القدر المحتاج إليه في تلك المرحلة، وكان لكثير من الصحابة مصاحفهم الخاصّة كعلي وابن مسعود وغيرهم، مع أنّ جلّ اعتمادهم -حينئذ- كان على حفظهم.

فلما وليّ عثمان(رضي الله عنه)، واتسعت بلاد الإسلام، واعتنقه الأعاجم، دبّ اللّحن إلى قراءة القرآن، فكان ذلك مناسبة لإنجاز المرحلة الثّانية، وهي إعادة كتابة ذلك المصحف، والنسخ منه، وإبطال العمل بغيره، ليكون النسخة الرسميّة للعالم الإسلامي، وقد كُتب خالياً من الشكل

(11) البرهان في علوم القرآن، محمد بن بشار بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(745-794)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: دار المعرفة/ بيروت، 1391هـ: 234/1-235.

(12) صحيح البخاري في باب جمع القرآن: 1907/4، و1720/4، وينظر المصدر نفسه: 233/1-234.

والتقط، وتعمّدوا شيئاً من التّغاير في رسم بعض النّسخ لتكون مُحتملة للقراءات القرآنية المتواترة الشائعة في تلك الأمصار.

ولنتأمل خلاصة ذلك فيما يرويه البخاري في صحيحه، فقد روى عن أنس بن مالك أن عثمان فرغ لأخبار حذيفة بن اليمان (رضي الله عنهما) من اختلاف بعض من رأى في قراءة القرآن، يقول أنس (رضي الله عنه): " فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا الصّحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها إليه، فأمر زيد ابن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم؛ ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل في كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق."⁽¹³⁾

وهكذا يكون عثمان (رضي الله عنه) قد درأ مفسدة عظيمة، بجمعه المسلمين على رسم مصحف مجمع عليه.

وهذه - بلا شك - عملية تحقيق ثانية كُلفت بها لجنة أشرف عليها الخليفة الراشد عثمان (رضي الله عنه)، ولم يكن مقصوده فيها مجرد جمع نصوص القرآن في مصحف واحد، بل تعدى إلى إرادة جمع المصاحف في مصحف مُجمع عليه، وجمع المسلمين على مصحف جامع للقراءات الثابتة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وتخليص المصحف من بعض ما اختلط به من تعليق الحفاظ كالقراءات التفسيرية، وما نُسخ لفظه وتمسك به صاحبه، في مصاحف الصحابة، وغير ذلك.

قال الزركشي: " واعلم أنه قد اشتهر أن عثمان هو أول من جمع المصاحف، وليس كذلك .. بل أول من جمعها في مصحف واحد الصديق، ثم أمر عثمان حين خاف الاختلاف في القراءة بتحويله منها إلى المصاحف."⁽¹⁴⁾

⁽¹³⁾ المصدر نفسه: 236/1.

⁽¹⁴⁾ المصدر نفسه: 235/1.

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه (الانتصار لنقل القرآن) الفرق بين المقصدين في الجمعين: "لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقدم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد." (15)

وتأمل -رحمك الله- العبارتين (ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه)، وهو ما يحاوله أهل التحقيق المعاصرين من الوقوف على آخر ما استقر عليه المؤلف في كتاب معين؛ فقد يمليه مرّة، ثم يمليه ثانيا وثالثا، ويكون آخر تلك النسخ هي ما استقرّ عليه المؤلف في مسائل الكتاب.

وذلك هو سبب اتّفاقهم على تولية زيد رئاسة تلك اللجنة، لأنّه شهد العرضة الأخيرة التي عرضها النبي (صلى الله عليه وسلم) على جبريل عليه السلام، وروي أنّ زيدا عرض القرآن على النبي (صلى الله عليه وسلم) في العام الذي توفاه الله فيه مرتين كما سيأتي، وهو السبب في عدم الاعتماد على أبي بن كعب (رضي الله عنه) ومصحفه؛ لأنّه كان يقول: (لا أدع شيئا سمعته من رسول الله). (16)

وقد أجمل البيهقي مراحل التحقيق الثلاثة فقال: "وقد رُوينا عن زيد بن ثابت أن التأليف كان في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وروينا عنه أن الجمع في المصحف كان في زمن أبي بكر، والنسخ في المصاحف في زمن عثمان، وكان ما يجمعون وينسخون معلوما لهم بما كان

(15) المصدر نفسه: 1/235-236.

(16) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير أبو الفداء، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2/ 1420هـ - 1999

م: 1/378.

مثبتا في صدور الرجال، وذلك كله بمشورة من حضره من الصحابة، وارتضاه علي بن أبي طالب وحيد أثره فيه. (17)

ثالثا: - زيادة الاحتياط لكتابة القرآن بالشكل والنقط.

ثم تلا تلك المراحل مرحلة تحلية ذلك النصّ المجمع عليه بضوابط أخرى اقتضتها الضرورة، إذ لما كان الرسم العثماني خاليا من الإعجام بالنقط والشكل كان غير الحقاظ من المسلمين ممن يعتمد على الكتابة عرضة للتصحيف والتحريف، فكان ذلك دافعا لنشأة ضرب آخر من جوانب الضبط، وهو تشكيل المصحف وتنقيطه، وقد تطور هذا الجانب بين أيادي العلماء حتى ألفت فيه الكتب الكثيرة أشهرها كتاب (المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني الذي ذكر فيه ما أثر عن المتقدمين في النقط، ومن ابتداء به أولا، ومن كرهه منهم، ومن ترخص فيه، إلى غير ذلك مما يُضاف إليه ويتصل به؛ من ذكر رسم فواتح السور، ورؤوس الآي، والخموس، والعشور، ومن أبي ذلك، ومن أجازته. (18)

فنقل أبو عمرو بسنده عن الأوزاعي أنه قال: "سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: كان القرآن مجردا في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وقالوا: لا بأس به؛ هو نور له، ثم أحدثوا فيها نقطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم." (19)

وقد اختلفوا في أول من نقط المصاحف للناس؛ فقيل: يحيى بن يعمر وقيل: نصر بن عاصم الليثي بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي (20)، والأشهر أنه أبو الأسود الدؤلي؛ فقد روى الداني

(17) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط 1/1376 هـ - 1957 م: 235/1.

(18) ينظر أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف: دار الفكر/دمشق، ط 2/1407 هـ، تحقيق د. عزة حسن: ص 1.

(19) المصدر نفسه: ص 2.

(20) ينظر المصدر نفسه: ص 5-6.

عن سفيان الثوري أنّه سمع أبا عبيدة معمر بن المثنى يقول: "أول من وضع النحو أبو الأسود الدولي ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبدالله بن أبي إسحاق." (21)

قال أبو عمرو الداني: "وكل هؤلاء قد نقطوا، وأخذ عنهم النقط، وحفظ وضبط وقيد وعمل به، واتبع فيه سنتهم واقتدى فيه بمذاهبهم." (22)

قال أبو عمرو: "يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة وأخذا ذلك عن أبي الأسود إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير." (23)

وأما كيفية ذلك فقد روي عن أبي الأسود الدؤلي أنّه لما عزم على نقط المصحف اختار له كاتباً حاذقاً وقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفطي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره. (24)

ثمّ انتهى ذلك كله إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فزاد فيه قال الداني: "جعل على الحرف المشدد ثلاث شبهات، وأخذه من أول شديد، فإذا كان خفيفاً جعل عليه خاء وأخذه من أول خفيف. وقال أبو الحسن بن كيسان قال محمد بن يزيد: الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف؛ فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف، لئلا تلتبس بالواو المكتوبة. والكسرة ياء تحت الحرف. والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف." (25)

وقد نقل أبو عمرو بسنده عن الأوزاعي عن قتادة أنّه كان يقول: "بدووا فنقطوا ثم خمّسوا ثم عشّروا." (26) ثم قال: "هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين رضوان الله عليهم هم المبتدئون

(21) المحكم في نقط المصاحف ص: 6.

(22) المصدر نفسه: ص 6.

(23) المصدر نفسه: ص 6.

(24) ينظر المصدر نفسه: ص 4 و 6-7.

(25) المصدر نفسه: ص 7.

(26) المصدر نفسه: ص 2-3.

بالنقط ورسم الخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله (بدؤوا إلى آخره) دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم، فلا شكول في صحّته، ولا حرج في استعماله، وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها...⁽²⁷⁾

والذي نُخلص إليه من هذه المراحل :-

- إذا علمنا أنّ المقابلة أو معارضة هي أهمّ مظاهر فنّ تحقيق النصوص وضبطها، وهي: عرض المسموع أو المكتوب على أصله من سماع أو كتابة، فإننا نجد المثال المحدثى في ذلك واضحا فيما نُقل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنّه " كان يعرض القرآن على جبريل في كلّ سنة مرّة، فلمّا كانت السنّة التي قُبض فيها عرضه عليه مرّتين."⁽²⁸⁾ فكان ذلك أول عرض للمسموع على أصله المسموع في الإسلام.

وقد حالت أمية النبي (صلى الله عليه وسلم) -لحكمة ربّانية- دون مباشرته كتابة القرآن بنفسه، ونبّه ههنا إلى أنّ سماعه (صلى الله عليه وسلم) من جبريل (عليه السلام) كان سمعا واعيا كما هو واضح في عبارته الشريفة في وصف كيفية الوحي "فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال..."⁽²⁹⁾ وهو ما يُشترط في العارض في المقابلة.

فإذا تجاوزنا ذلك العرض إلى ما بعده وقفنا على عرض ثانٍ؛ وهو ما كان يقوم به كتبة الوحي من قراءة ما كتبوا على النبي (صلى الله عليه وسلم) عند الفراغ من كتابة ما أملاه عليهم مما نزل من

⁽²⁷⁾ المحكم في نقط المصاحف: ص2-3.

⁽²⁸⁾ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل عن ابن عباس في المسند: 1/275 برقم (برقم2494)، و1/325 برقم (3001). قال الهيثمي: ورجال أحمد رجال الصحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحريه الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر . دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان. ط2 / 1967م: 288/9.

⁽²⁹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة (رضي الله عنها) في باب كيف بدأ الوحي.. صحيح البخاري: 4/1.

الوحي؛ وههنا نصّ يتوجّب علينا إيرادُه هنا والتأمّل فيه والتعليق عليه لما فيه من تصوير لتفاصيل عمل أحد أولئك الكتّبة وهو زيد بن ثابت، فقد نُقل عنه قوله: "كنت أكتب الوحي عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وكان إذا أنزل عليه أخذته برّحاء شديدة، وعرق عرقاً مثل الجمال، ثم سريّ عنه، فكنت أدخل عليه بقطعه القتب أو كسره، فأكتب وهو يُملي عليّ، فما أبرح حتى تكاد تنكسر رجلي من ثقل القرآن وحتى أقول لا أمشي على رجل أبداً، فإذا فرغت قال: اقرأه! فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس."⁽³⁰⁾

وفي هذا النصّ فوائد يحسن التنبيه عليها؛ منها أنّ الكتابة كانت مُزامنة للنزول، ومنها أن الكتابة كانت بين يدي النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن إملائه، وأنّه كان يأمر الكاتب بقراءة ما كتب بعد فراغه ليقم ما يقع في الكاتب عادة من السقط أو السهو، ثمّ يُبلّغ للناس. وليس لما ذكره زيد رضي الله عنه هنا من تسمية تصدق عليه سوى تسميته بالعرض على الشيخ أو قل هي المقابلة عينها.

وقد ذكر أبو عبد الرحمن السلمي (رحمه الله) أنّ زيد بن ثابت (رضي الله عنه) كان قد قرأ على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في العام الذي توفاه الله فيه مرتين.⁽³¹⁾ وذلك ما ميّز زيداً عن غيره من كتّبة الوحي، فقد شهد العرضة الأخيرة التي تجلّى فيها النصّ القرآني في هيئته النهائية؛ وذلك ما دعا أبا بكرٍ (رضي الله عنه)، أن يتدبّه لجمع نصوص القرآن المكتوبة، مع عرضها على ما استظهروه من صدور الحفظ، وهكذا من أوّله إلى آخره.

إنّ بداية العناية بضبط كلمات القرآن كانت في آخر عهد الصّحابة وكبار التابعين، فضبطوا الشكل المبين لإعرابها، ووضعوا النقاط على حروفها ليزول إمكان التصحيف فيها، ثمّ أحدثوا نقاطاً عند منتهى الآي لبيان رعوسها وفواصلها ومعانيها، ووضعوا علامات لأخماس القرآن وأعراسه.

⁽³⁰⁾ أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن زيد بن ثابت: 257/2 برقم (1913)، قال الهيثمي: "رجاله موثوقون إلا أنّ فيه وجدت في كتاب خالي) فهو وجادة." مجمع الزوائد: 1/152.

⁽³¹⁾ البغوي، شرح السنة: 4/525-526.

وتلك عناية لم تقع لكتاب قط في القديم ولا في الحديث، وكفى عناية وضبطا لهذا الكتاب أحم قد وضعوا لكلّ جانب من جوانبه مؤلفات عدّة تختص بضبطه، فألفوا في رسمه، وألفوا في إعجامة، وألفوا في فواصله وعدّ آياته، وألفوا في تغاير قراءاته، وما يقبل منها مما لا يُقبل، وكيفية النطق به وتجويده، وألفوا في وقفه وابتدائه، وألفوا في معرفة غريبه ومبهمات، وغير ذلك من أصناف العناية مما يطول ذكره، فهل وقعت عينٌ، أو طرق سمعٌ مثل هذه العناية ومثل هذا التحقيق والضبط البالغ في نقل هذا الكتاب الكريم؟!

المبحث الثاني:- مظاهر ضبط النصوص وتحقيقها في نقل السنة النبوية.

ترجع أهمية فن الضبط واهتمام المحدّثين به إلى ما شرطوه لصحة النقل من شروط فقالوا: يشترط لصحة النقل اتصال السند بنقل العدول الضابطين (ضبط الصدر وضبط السطر) من غير شذوذ ولا علة.

والذي يخص هذا الفن من هذه الشروط كلها هي صفة ضبط الكتاب؛ أي تثبت الراوي وتحرّيه فيما يكتب من حسن خط، ودقة نقل، وندرة تصحيف أو وهم، ومقابلة، وغير ذلك مما سيأتي ذكره.

وسنمهد للكلام عن ذلك بالردّ على فريتين أُلصقتا بالمحدّثين القدماء؛

إحداهما دعوى تأخر عهد كتابة الحديث وتأخر عملية التقد،

والثانية دعوى قصور منهجهم النقدي على جانب السند دون المتن، ثم أذكر في النقطة

الثالثة بعض التجليات العملية لمفاهيم المصطلحات الحديثية والحديثة في فن تحقيق النصوص

وضبطها في ممارسات المتقدمين من أهل الحديث:-

أولا:- بداية كتابة السنّة ونقدها.

يتردّد على كثير من الألسنة -عن حسن نية أو ربّما عن سوء نية- ما زعمه المستشرقون من أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب، ثم قرر المحدّثون -بعد هذه المدة الطويلة- جمعه، وصاروا يأخذون عن سمعوا الأحاديث دون تمييز، ونكتفي لرد تلك الدعوى تقرير ما يأتي:

(أ) - إن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي(صلى الله عليه وسلم)، وقد شمل قسماً كبيراً من الحديث، والمطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث يجد نصوصاً تاريخية ثابتة، مبثوثة في تراجمهم، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة، في عصر الصحابة والتابعين، ولا يغزّنك استشهادهم بما ورد من النهي عن كتابة الحديث في عهده (صلى الله عليه وسلم)، فإنّ كتابة الحديث ثابتة الوقوع بين يديه وبأمره وإذنه، وقد خلص العلماء في توجيه ذلك التعارض إلى أنّ النهي لم يكن عامّاً، وكان مؤقّتا، وأن النهي كان لسبب؛ وهو توجيه جمهور الصحابة الكرام (رضي الله عنهم) إلى العناية بالقرآن أولاً، ثمّ جاءت الرخصة العامة بعد ذلك.

ويمكننا أن نقطع في ذلك بدليلين أوّلهما ما صحّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن كان يقول: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ورسول الله(صلى الله عليه وسلم) بشرّ يتكلّم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله(صلى الله عليه وسلم) فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مّي إلا حق." (32)

وأما الدليل الثاني؛ فهو ما ذكرته كتب التراجم والرجال من صحف مأثورة عن بعض الصحابة والتابعين؛ فمن ذلك صحيفة عمر بن الخطاب (33)، وصحيفة عليّ بن أبي طالب(رضي الله عنه) المشهورة التي أخرجها لمن سأله "هل خصه النبي(صلى الله عليه وسلم) بشيء" فأخرجها وفيها الكلام عن فكاك الأسير، وصحيفة همام بن منبّه عن أبي هريرة المروية في الصحيحين وغيرهما، وصحيفة جابر بن زيد، وصحيفة نافع مولى ابن عمر... وغير ذلك كثير.

(32) أخرجه الإمام أحمد في مسند عبد الله بن عمرو من مسنده(6510): 192/2، وأبو داود في سننه، في باب كتاب العلم(3646): 318/3، والحاكم في مستدركه على الصحيحين(359): 187/1، وغيرهم؛ كلهم عن عبد الله بن عمرو.

(33) وجدها عبد الله بن عمر في قائم سيف أبيه وفيها: ليس فيما دون خمس من إبل صدقة. ينظر الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المكتبة العلمية/ المدينة المنورة، تحقيق إبراهيم المدني:ص354.

(ب)- إن تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع مرحلة متطورة متقدمة كثيراً في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل نهاية القرن الثاني للهجرة بكثير، بل إنه قد تم في أوائله، بين سنة (120-130هـ)، والشاهد عليه أن هناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع معمر بن راشد (ت154هـ) وجامع سفيان الثوري (ت161هـ) وابن جريج (ت150هـ) وغيرها كثير.

(ج)- إن عملية نقد الأسانيد لم تتأخر كما يعتقد البعض إلى ما بعد القرن الثاني، وإنما الثابت سؤال الصحابة عن الرجال بُعيد وقوع الفتنة سنة 35 هجرية لحراسة السنّة؛ ففي صحيح مسلم عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعة الفتنة قالوا: سمو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." (34)

ثانياً: - عناية المحدثين بالمتن.

لقائل أن يقول: لا نجد في كون المحدثين قد أبدوا عناية لا نضير لها بأسانيد ما ينقلون من آثار، غير أن هذا الجانب شكلي فقط، وقد أهملوا ما يدعوه المعاصرون بالتقيد الداخلي، فكثير مما سلم سنده من النقد لا يسلم مِم منطق العقول السليمة، وهي وجهة اعتنى بها المستشرقون في نقد المتن، وشتّعوا على المحدثين جمودهم في جانبها.

والحق أن القوم ليسوا بأهل علم في الحديث، ولا خيرة لهم بدقيق مباحثه؛ لأنهم نظروا في موضوع هذا العلم نظرة المستفهم أنه علم وُضع للبحث في أحوال السند والمتن. ثم لو فتحوا أيّ كتاب في مصطلح القوم لوقفوا على شروطهم في الحكم بصحة الحديث أو حسنه، ومنها وأن لا يكون الحديث شاذاً ولا معللاً، ومعلوم عند المحدثين جواز وقوع كلٍّ من الشذوذ والعلة في السند، أو في المتن، أو فيهما معاً.

(34) أخرجه مسلم في صحيحه في أول باب بيان أن الإسناد من الدين. صحيح مسلم: 15/1.

ثم إنَّ المحدثين قد قرّروا أن لا تلازم بين صحّة السند وصحّة المتن، فقد يصح السند ولا يصح المتن، وقد يصح المتن وسنده ضعيف.

والحق أن الذي عابه المستشرقون على المحدثين من انعدام وجود ما أسموه بالنقد الداخلي في جهودهم كان أوّل علوم الحديث وجوداً، في عصر الصحابة حينما كان الناس على العدالة لا يكذبون، فكان أحدهم يسأل علماء الصحابة عما لم يعقله من معانٍ أشكلت على فكره.

وفي كل الأحوال فإن تاريخ الأمة مليء بمثل ما ادّعاه هؤلاء من الاعتماد على التقد الداخلي، الذي يهمل نقد السند، وتاريخه معروف في تراث المعتلة الفكري، الذي تمّرسوا في ردّ كثير من الأحاديث المتواترة بالمعقول، لا لشيء إلا لأنها لا توافق ما ألفتة عقولهم المحدودة، فهم أولى من هؤلاء بأن يُنسب إليهم هذه المنهج القاصر، وأما المحدثون فقد كان منهجهم متوازناً وشاملاً للوجهتين نقد السند ونقد المتن، أو النقد الداخلي والنقد الخارجي، ولا يصلح الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

المبحث الثالث:- تجليات مفاهيم مصطلحات علم التحقيق في الممارسات القديمة للمحدثين.

لقد تجلّت ظاهرة الضبط عند المتقدمين من أهل الحديث، في تعاملاتهم تطبيقياً مع النصوص والتقول، قبل جمع تلك القواعد في كتب المصطلح، وهذه بعض تلك المظاهر:

(أ)- اشتراطهم الضبط في المحفوظ والمكتوب معاً؛ أي ضبط الصّد لمن كان معتمداً على حفظه، وضبط الكتاب لمن كان معتمداً في التبليغ على ما كتب، وقد كثر المعتمدون على كتبهم في الرواية، لا لقلّة الحفظ، وإنما لكثرة ما جمعوا من الأحاديث، ولطول العهد بهم، وتورّعاً من أن يقع منهم وهم في حرف أو لفظ فيدخلوا فيمن كذب على النبيّ (صلى الله عليه وسلم)، وقال عنه بغير بيّنة.

(ب)- ومن ذلك أنّهم قد عدّوا في طرق التحمّل: المكتابة، والوَجادة، والمناولة، والقراءة على الشيخ، ولا يخفى أنّها تحتاج إلى متن مكتوب، يتوجب التحقق مما كُتِب فيه.

- (ج) - ومن ذلك انتباه علماء الحديث إلى ما لم ينتبه إليه غيرهم من السابقين أو اللاحقين؛ وهو تخصيصهم الروايات المكتوبة بشروط الحديث الصحيح، وهي أن تجد على المخطوط الحديثي تسلسل سنده من راوٍ إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، وتجد عليها إثبات السماع، وخط المؤلف، أو الشيخ المسمع، الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها.
- (د) - ومن ذلك أيضا عملهم بالمعارضة الشفهية والكتابية أو بهما معا، وقد أورد العلماء بعض الآثار المروية عن السلف في شأن المقابلة، أفدّمها ما رووه بأسانيدهم عن هشام بن عروة أنّه قال: "قال لي أبي: كتبت؟ قال: قلت نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تكتب." (35) وأسند الخطيب في الكفاية مثل هذا القول إلى القعني. (36)
- وذكروا أيضا بأسانيدهم عن يحيى بن أبي كثير أنّه كان يقول: "من كتب ولم يعارض كان كمن خرج من المخرج ولم يستنج." (37) ونقل الخطيب بسنده عن الأخفش أيضا قوله: "إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج عجميا." (38)

(35) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسماعيل بن عياش؛ أبو بكر؛ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ)، مصنف ابن أبي شيبة: 337/5، مكتبة الرشيد/الرياض، ط1/1409، تحقيق كمال يوسف الحوت، وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، دار الفكر/بيروت، ط3/1404، تحقيق د. محمد عجّاج الخطيب: ص544، والخطيب البغدادي في الكفاية ص: 237، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري: دار ابن الجوزي/السعودية، ط1/1419-1998: 336/1 بقرين من هذا اللفظ.

(36) ذكر عن أبي محمد افلح بن بسام قوله: "كنت عند القعني، فكنت عنه، فقال لي: كتبت؟ قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تصنع شيئا." الكفاية ص: 237.

(37) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ص544 بهذا اللفظ، والخطيب في الكفاية: ص237، وابن عبد البر في جامعه الشافعي انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد عويضة: ط1/1416، دار الكتب العلمية/بيروت: ص125.

(38) الكفاية: ص237-238.

فعملية المقابلة -إذن- عريقة في تقاليد كتابة الحديث وضبطه عند نقلة الآثار من المسلمين، ترجع -على ما بين أيدينا هنا- إلى عصر التابعين على أقل تقدير. وعلى ذلك قرّر علماء التّقل ضرورة المقابلة أو المعارضة للتحقّق من صحّة النقل.

(هـ)- ومن ذلك عملهم في إصلاح السقط أو السهو أو اللحن، واستدلالهم بوجود الضرب والتّخريج في الكتاب على صحته؛ فمن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي في جامعه بسنده عن الإمام الشافعي أنّه قال: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة." (39) وفيه الإشارة إلى تقدّم عمل العلماء بذلك. ونقل الخطيب بسنده عن إبراهيم الحربي أنّه كان يقول: "لزمت أحمد بن حنبل سنتين، فكان إذا خرج يحدثنا يخرج معه محبرة مجلدة بجلد أحمر وقلماً؛ فإذا مر بالسقط في كتابه أصلحه، تورعاً أن يأخذ من محبرة أحد شيئاً." (40) وممن أثار عنه فعل ذلك أيضاً خلف بن هشام البزار (ت229هـ)، فكان يقول: "قلمي على كتابي من أربعين سنة أصلح فيه." (41) ونقل عن أبي زرعة الرازي (ت264هـ) أنّ كان يقول: "أنا أصلح كتابي عن أصحاب الحديث إلى اليوم." (42)

وقد أنشد الخطيب في ذلك بيتاً يرويه لمحمد بن عبد الملك الزيات يصف دفتره:
وأرى وُشوماً في كتابك لم تدع شكّا لمرتاب ولا لمفكر
وغير هذا كثير يتعدّد استقصاؤه.

(39) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف/ الرياض، ط: 1403، تحقيق: د. محمود الطحان: 279/1.

(40) الكفاية: ص251.

(41) المصدر نفسه: ص251.

(42) المصدر نفسه: ص251.

وحسبك بيانا لحال السلف في التحقّق من المرويّات ما رواوا في رحلة أحدهم الشهر لأجل التحقّق والتحرّي في حديث واحد وما قصّة جابر بن عبد الله وسفره إلى الشام في حديث واحد بمستغرب⁽⁴³⁾؛ ذلك لأن المسألة عندهم كانت دينا وليست هواية أو حرفة يرتزقون بها. ويكفي أنّ علم مصطلح الحديث ذاته إنّما وُضعت مسأله قبل استقلاله كعلم، وإنّما كان مقصودهم منه ضبط عملية انتقال النصوص انتقالا صحيحا من السلف إلى الخلف، فأسسوا بذلك منهجا فريدا ومُحكما، لتمحيص الروايات، والمستندات الشفهية والمكتوبة على السواء. وبعد هذا فإنّ النظر في تاريخ تدوين العلوم الإسلامية، والتأمّل في تلك النقول يجعلنا نجزم بأنّ فنّ الضبط والتحقيق في كتابة النصوص ونقلها قد نشأ وتأسّس بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثمّ تطوّر في عصر الصحابة حسب ما دعت إليه الحاجة، ثمّ استوى على أشده وأخذ مداه لدى خلفهم، بحسب الحاجة التي اقتضاها الموضوع في كل عصر.

خاتمة:

هذه الإمامة عجلى بما أثار عن سلفنا في مجال ضبط النصوص وتحقيقها، ونقل العلوم والمعارف إلى من جاء بعدهم، أرجو أن أكون قد وفقت في عرضها بما يناسب المقام، وهذه خلاصة عما سلف ذكره من نتائج:

- لقد تأسست عملية ضبط النصوص والتحقيق في نقلها عند المسلمين مبكراً، بداية من كتابة القرآن في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى نسّخه في حلّته النهائية في عهد عثمان (رضي الله عنه)، وكلّ ما بعده كان من قبيل التحسينيات والاحترازاات؛ كالذين قاموا بنقطه وشكله وبيان

⁽⁴³⁾ روى الخطيب بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم اسمعه فابتعت بعيرا فشددت رحلي وسرت شهرا حتى قدمت الشام فأتيته عبد الله بن انيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فأتاه فقال جابر ابن عبد الله فأتاني فقال لي فقلت نعم فرجع فأخبره فقام يظاً ثوبه حتى لقيني فاعتنقني واعتنقته فقلت بلغني عنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصص لم أسمعه فحسبت ان تموت او اموت قبل ان اسمعه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله تعالى العباد او قال الناس عراة غرلا بما... "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (225/2).

فواصله وأجزائه، ثم احتاطوا له بأن قاموا بتأليف الكتب في بيان دقائق رسمه، وعدد حروفه وكلماته وآياته وسوره وأجزائه، واختلاف قراءاته، وكلّ صغيرة وكبيرة تتعلق بضبطه، وقد تجلّى في تلك العمليّة من مظاهر الضبط أرقى ما يمكن أن يُصوّر؛ مما لا نظير له في التاريخ القديم أو الحديث، غير أنّ هذه المسيرة بلغت مداها على يد المحدثين، ولذلك ما يبرزه؛ فقد تكفّل الله لهم بحفظ القرآن الكريم بلفظه ومعناه، ولم يقع التصريح بذلك بخصوص السنّة، فأدرك المحدثون ضرورة إيجاد المنهج اللازم لحفظها، واختراع القناة الآمنة لتبليغ تلك التعاليم صافية كما جاءت.

- لقد كانت عملية ضبط الكتب في أوّل الأمر عملا احترازيا، يُستعان به احتياطا للسنّة أن يقع فيها وهم، أو يُدخل فيها ما ليس منها، ثمّ زادت العناية بها لكثرة ما جمع من السنّة، تورّعا من المحدثين أن يؤدوا ما سمعوا بزيادة حرف أو نقصانه، فيقعوا في المحذور؛ وعليه يمكننا أن نقرّر بيقين ما يأتي:-

- إن فن تحقيق النصوص وضبطها نشأ عند المسلمين، واكتملت أسسه في الصدر الأوّل من تاريخ هذه الأمة، وقد أظهر علماء الحديث النبوي الشريف عناية خاصّة بتطوير تلك الأسس، للوصول بذلك المنهج إلى أعلى درجات الدقّة.

- إنّ كل ما ادّعه الغربيون من ابتكار في مباحث فنّ تحقيق النصوص موجود في كتب مصطلح الحديث، وكتب علوم القرآن، بأشكال مطابقة، أو مقارنة، وإنّ جميع تلك المباحث الموجودة في تلك الكتب، كانت موجودة وجودا واقعا فيما قبل عصر الاصطلاح، ولأكثرها أصولاً في الصّدور الأوّل من تاريخ العلوم الإسلامية.

- إن ما فعله ابن الصّلاح -وهو البرزخ بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الاصطلاح- هو جمع مجهودهم، وتلخيصه تلخيصا حسنا، وقد يزيد عليه في بعض المباحث وقد ينقص، مع الإشارة في كثير من المواقع، أو ترك ذلك كعادة المتقدمين في حرّية التصرف فيما اشتهر من نصوص غيرهم، ومن محاسن فعل ابن الصّلاح في مقدّمته تلطيفه كثيرا من شدائد عياض في الإلماع، ولم يكن في

ذلك متساهلا، وإنما أورد الأوجه الأخرى التي تركها عياض، ورجّح منها ما يصلح ترجيحه، ويناسب وقت الرواية زمن ابن الصلاح.

- لقد بلغ بالمحدثين أن جعلوا للعلوم والمعارف نسبة وسلسلة نسب، وقد أفاد ذلك جملة من العلوم خصوصا علوم التاريخ ومناهج النقد والتحقيق في نقل الأخبار والمعارف، وغيرها.

فما الذي بقي - بعد هذا كلّه - للغربيين ليُدعوه من مباحث هذا العلم... وهو بهذا القدر من العناية والأصالة والكمال عند علماء المسلمين؟! ربّما هو شيء أغفلنا ذكره من علامات التّرقيم، والفهارس العلمية، وأساليب الطباعة الحديثة، التي ما كان المسلم - يوما - بحاجة إليها ليفهم ما بين يديه، إلا حين فترت المهمة، وانحطّت الأذواق، وقلّ الفهم، فاحتاج الكبير إلى ما يحتاج إليه الصّغير من وسائل الإيضاح، والفصل بين المعاني، وليس ذلك من شأن من تقدّم من علماء هذه الأمة... لقد ظلّ أولئك القوم قرونا طويلا يقرءون الكتب الطوال، ويروونها لتلامذتهم دون حاجة إلى فاصلة أو نقطة، وهذا يثبت كون هذه المستحدثات لا تخرج عن مرتبة التحسينيات، ولسنا ههنا بصدد ازدراء ما أتى به العصر الحديث من جديد، فإنّ للحداثة مبتكراتها ومحاسنها، ولكننا بصدد إحقاق حقّ، وردّ افتراء انتشر في بيئتنا واستشرى، وأكثر الناس يرّد تلك المقالة الظالمة دون علمٍ بخلفيّاتها الهدّامة، فقد كان هذا المنهج صمام الأمان لوصول تعاليم الدين الإسلامي الحنيف إلينا.